联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura | منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

A

الاجتماع الثالث لمجموعة العمل الفنية، المعنية بتبادل المعلومات، التابعة للاتفاق (الاجتماع الثالث لمجموعة العمل المعنية بتبادل المعلومات)[1]

روما، إيطاليا[2]، 13-14 كانون الأوّل/ديسمبر 2022

النظام العالمي لتبادل المعلومات، المضيّ قُدُماً

أولاً- ملخص نتائج الاجتماعات المتصلة بالاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه (الاتفاق)

في أيار/مايو 2019، في الاجتماع الثاني لمجموعة العمل المعنية بتبادل المعلومات، قام المشاركون بما يلي:

- أكدوا مجددًا ضرورة قيام جميع الأطراف بتضمين معلوماتها عن الموانئ المعينة وجهات الاتصال الوطنية في تطبيقات الاتفاق في أقرب وقت ممكن. كما اتفقوا على أنه ينبغي إضافة حقل إلى قالب تحميل بيانات الموانئ المعيّنة، للسماح بدخول السلطة التي تعالج الطلب المسبَق لدخول الميناء، إذا كانت غير سلطة الميناء الرئيسية؛
- أقرّوا بأن المشاركة النشطة من جانب الدول في السجل العالمي لمنظمة الأغذية والزراعة لسفن الصيد وسفن النقل المبردة وسفن التموين (السجل العالمي لمنظمة الأغذية والزراعة) يمكن أن تكون عنصرًا مهمًا لتعظيم إمكانات السجل العالمي دعماً لعمل النظام العالمي لتبادل المعلومات التابع للاتّفاق؛
- واتفقوا على أن نظام تبادل المعلومات يجب أن يكون جاهزاً ويعمل في أقرب وقت ممكن، للوفاء بمتطلبات الاتّفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه (الاتّفاق)، وخاصة نتائج التفتيش والمعلومات المتعلقة برفض دخول الموانئ، وأوصت بأن تشرع الأمانة في تطوير نموذج عمل أولي للنظم العالمية لإدارة مصايد الأسماك، والعمل بشكل وثيق مع المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك والهيئات والشبكات الإقليمية الأخرى.

فيما يتعلق بتبادل المعلومات، في الاجتماع الثاني للأطراف في الاتّفاق في حزيران/يونيه 2019، جاءت الأطراف بما يلي:

- أكّدت مجددًا أن نقل المعلومات وتبادلها إلكترونيًا ونشرها تعدّ عناصر رئيسية من الاتفاق وتتسم بأهمية خاصة لتحقيق أهدافه؛
- واتّفقت على ضرورة بدء تشغيل النظام العالمي لتبادل المعلومات في أقرب وقت ممكن، لاستيفاء متطلبات الاتّفاق، وإيلاء الأولوية للقدرة على تبادل نتائج عمليات التفتيش الحساسة لإنفاذ القانون

[1] يُعقد باللغات العربية والصينية والانجليزية والفرنسية والروسية والاسبانية

[2] المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة، Viale delle Terme di Caracalla، 00153 روما، إيطاليا.

يمكن الاطلاع على الوثائق على الموقع: www.fao.org/port-state-measures/meetings/technical-working-group/en/

والمعلومات عن رفض الدخول إلى الموانئ. بالإضافة إلى ذلك، أعربت الأطراف عن تحبيذها استحداث نظام عالمي لتبادل المعلومات يعمل كنظام متكامل يستخدم نهجاً معيارياً وتدريجياً للتنفيذ؛

- جعَت جميع الأطراف إلى تحميل المعلومات في أقرب وقت ممكن عن الموانئ المُعيّنة وجهات الاتصال الوطنية في تطبيقات الاتّفاق.

في الاجتماع الثالث للأطراف في الاتّفاق، في الفترة أيار/مايو – حزيران/يونيه 2021، سلّطت الأطراف:

- الضوء على أهمية تعيين جهات الاتصال الوطنية والموانئ لأغراض تنفيذ الاتّفاق وشُجّع جميع الأطراف على العمل في هذا الصدد في أقرب وقت ممكن، بما في ذلك تلك التي لم تقم بذلك بعد؛

- رحبت بالنموذج الأولي للنظام العالمي لتبادل المعلومات، ووافقت على دخوله مرحلة تجريبية ستعمل خلالها الأمانة أيضاً على الروابط التلقائية المحتملة مع النظم الحالية ذات الصلة، وإدخال تحسينات إضافية على النظام؛

- لاحظت وجود مجال لمزيد من التحسين في النظام في مرحلة لاحقة بإدراج ميزات إضافية، مثل الطلب المسبق لدخول الميناء، وينبغي أن يكون أيضًا عمليًا وسهل الاستخدام وقابلاً للتشغيل المتبادل مع أنظمة أخرى؛

- اتّفقت على عقد اجتماع مجموعة العمل الفنية المعنية بتبادل المعلومات في عام 2022، لمناقشة المسائل التقنية والتشغيلية المتعلقة بـالنظام العالمي لتبادل المعلومات، باستخدام الخبرات المُكتسَبة في المرحلة التجريبية كأساس، واقتراح أي تغييرات يتم إجراؤها في الفترة التي تسبق اجتماع الأطراف الرابع؛

- لاحظت أهمية تطوير برنامج تدريبي، لدعم البلدان في استخدام النظام العالمي لتبادل المعلومات، وتطوير موادّ داعمة في هذا الصدد.

ثانياً- حالة جهات الاتصال الوطنية والموانئ المعيّنة

بناءً على توجيهات الأطراف في اجتماعها الأول، ومزيد من التفاصيل في الاجتماع الأول لمجموعة العمل الفنية، المعنية بتبادل المعلومات (مجموعة العمل الفنية)، طورت الأمانة نموذجًا أوليًا للتطبيق، من أجل تقديم المعلومات حول الموانئ المعيّنة، وفقًا للمادّة 7 من الاتفاق، وجهات الاتصال الوطنية، وفقًا للمادة 16-3 من الاتفاق.

وتم إصدار النموذج الأولي للتطبيق في حزيران/يونيه 2018، حيث تلقت الأطراف في الاتفاق كلا المجموعتين من أوراق الاعتماد الفريدة، بينما لم تتلقّ غير الأطراف إلاّ أوراق الاعتماد لتقديم المعلومات عن جهات الاتصال الوطنية.

بالإضافة إلى ذلك، طورت الأمانة تطبيقا منفصلا لعرض المعلومات المقدمة عن جهات الاتصال الوطنية والموانئ المعيّنة. ويمكن الوصول إلى هذا التطبيق منذ تموز/يوليه 2018 وهو متاح للجمهور. وكتدبير وقائي، وبالنظر إلى جوانب السرية لبعض المعلومات المقدمة، لم تنشر الأمانة حقول معلومات الاتصال الشخصية المقدمة من الأطراف وغير الأطراف على التطبيق.

في الاجتماع الثاني للأطراف، قدمت الأمانة عرضًا توضيحيًا حيًا لنموذج البرمجية الأولي لعرض الموانئ المعيّنة وجهات الاتصال الوطنية، أشارت فيه إلى أن التطبيقات تفي بمتطلبات الاتفاق ووافق على اعتمادها.

في أعقاب تقارير الأطراف والمراقبين بشأن تنفيذ الاتفاق، أجمع الاجتماع الثالث للأطراف على أنه تم إحراز تقدم كافٍ في استخدام الاتفاق بصورة فعالّة في مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. ومع ذلك، لوحظ أيضا أن العديد من التحديات لا تزال قائمة، مما يبرز أهمية تعيين جهات الاتصال الوطنية

والموانئ المعيّنة لأغراض تنفيذ الاتفاق، حيث تم تشجيع جميع الأطراف على القيام بذلك في أقرب وقت ممكن.

حالة المعلومات التي تمّ تحميلها

اعتبارًا من 17 تشرين الأول/أكتوبر 2022، تتضمن برمجية الاتفاق على معلومات عن 67 جهة اتصال و575 من الموانئ المعيّنة.

يتزايد عدد الأطراف التي قدّمت معلومات عن جهاتها الوطنية للاتصال وعن موانئها المعيّنة بواسطة برمجية الاتفاق، حيث قام 51 طرفًا من أصل 73 بتحميل البيانات فعلاً في التطبيق. ومع ذلك، يتعيّن بذل مزيد من الجهود لجمع كل المعلومات اللازمة. علاوة على ذلك، قامت 7 دول من غير الأطراف أيضًا بتحميل البيانات عن جهاتها الوطنية للاتصال وعن موانئها المعيّنة في التطبيق. ويظهر الوضع الحالي للمعلومات التي تم تحميلها من قبل الأطراف في برمجية الاتّفاق في الشكل 1 أدناه:

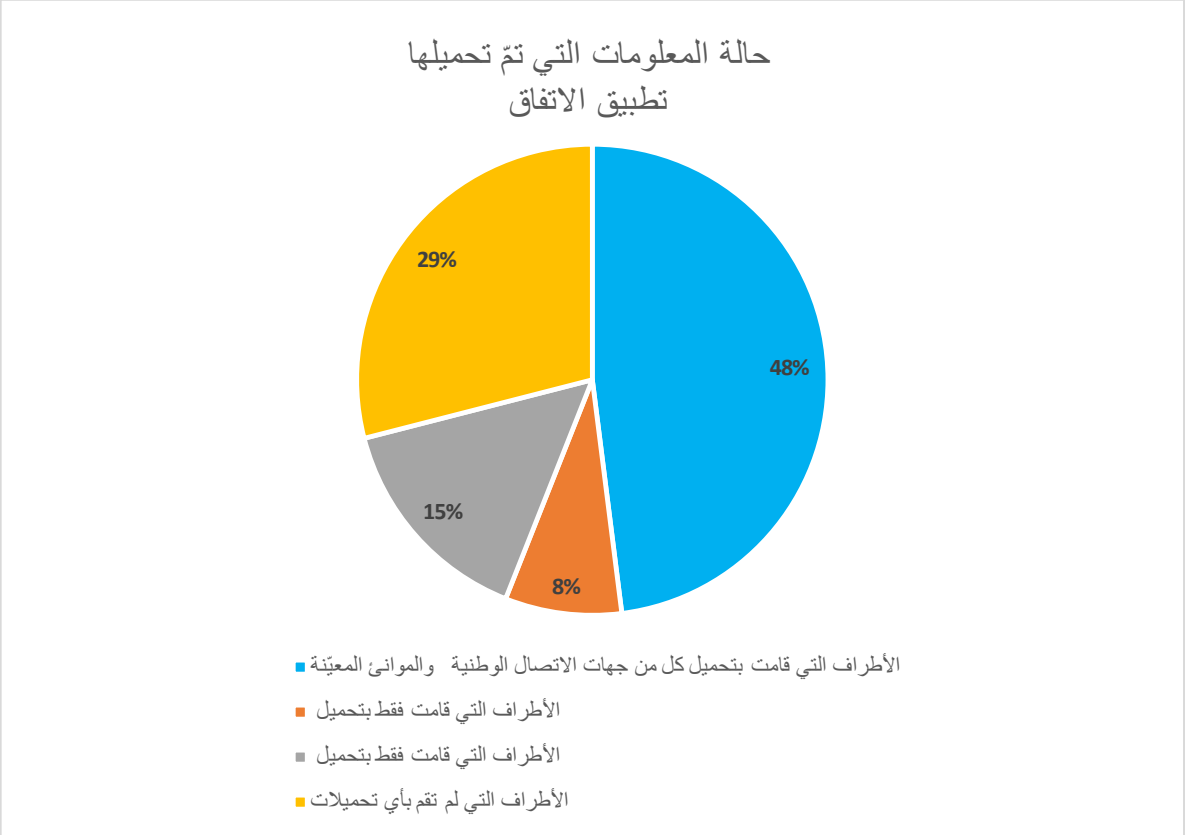

الشكل 1 :حالة المعلومات التي تمّ تحميلها من قبل الأطراف في تطبيقات الاتّفاق

جهات الاتصال الوطنية المعنية بالاتفاق

ترد في الجدول 1 أدناه قائمة بالأطراف، وغير الأطراف، التي قامت بتحميل معلومات عن جهاتها الوطنية للاتصال المعنية بالاتفاق في تطبيقات الاتفاق، اعتبارًا من 17 تشرين الأول/أكتوبر 2022.

الجدول 1: الدول التي قامت بتحميل معلومات عن جهات الاتصال الوطنية

[3]تطبيقات الاتفاق: التحميلات المتعلقة بجهات الاتصال الوطنية			
46 طرفا (60 دولة)			**غير الأطراف (7)**
ألبانيا	**غينيا**	**جمهورية كوريا**	**بليز**
أنغولا	**غيانا**	**رومانيا***	**البوسنة والهرسك**
أستراليا	**إندونيسيا**	**سيشيل**	**كولومبيا**
جزر البهاما	**أيرلندا***	**سيرا ليون**	**ماليزيا**
بنغلاديش	**إيطاليا***	**الصومال**	**بابوا غينيا الجديدة**
بلجيكا *	**اليابان**	**جنوب أفريقيا**	**أوغندا**
بنين	**لاتفيا***	**إسبانيا***	**سويسرا**
كابو فيردي	**ليبيا**	**سيريلانكا**	
كمبوديا	**ليتوانيا***	**السويد***	
كندا	**موريشيوس**	**تايلاند**	
تشيلي	**موزمبيق**	**توجو**	
كوستا ريكا	**ميانمار**	**تونغا**	
كوت ديفوار	**هولندا***	**ترينداد وتوباغو**	
كرواتيا *	**نيوزيلاندا**	**المملكة المتحدة وأيرلندا الشمالية**	
كوبا	**نيكاراغوا**	**الولايات المتحدة الأمريكية**	
قبرص *	**النرويج**	**أوروغواي**	
الدنمارك *	**بالاو**	**فانواتو**	
الاكوادور	**بنما**	**فييت نام**	
فرنسا*	**بيرو**		
غانا	**فيليبيني**		
اليونان*	**بولندا***		

* الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي

ترد في الجدول 2 أدناه قائمة الأطراف التي لم تقم بعد بتحميل معلومات عن جهاتها الوطنية للاتصال المعنية بالاتفاق، في تطبيقات الاتفاق، اعتبارًا من 17 تشرين الأول/أكتوبر 2022.

الجدول 2: الدول التي لم تقم بعد بتحميل معلومات عن جهات الاتصال الوطنية

الأطراف التي لم تقم **بتحميل معلومات عن جهاتها الوطنية للاتصال (26 طرفاً/37 دولة)**	
النمسا *	**جزر المالديف**
بربادوس	**مالطا ***
بلغاريا *	**موريتانيا**

[3] يتعيّن على الاتحاد الأوروبي تأكيد ما إذا كان على كل دولة من الدول الأعضاء تقديم جهة اتصال وطنية واحدة أو ما إذا كان سيقدم جهة اتصال وطنية واحدة لتغطية جميع الدول الأعضاء.

التشيك *	**الجبل الأسود**
جيبوتي	**المغرب**
دومينيكا	**ناميبيا**
إستونيا *	**نيجيريا**
فيجي	**سلطنة عمان**
فنلندا *	**البرتغال***
الجابون	**الاتحاد الروسي**
غامبيا	**سانت كيتس ونيفيس**
ألمانيا*	**سانت فنسنت وجزر غرينادين**
غرينادا	**ساو تومي وبرينسيبي**
هنغاريا*	**السنغال**
أيسلندا	**سلوفاكيا ***
كينيا	**سلوفينيا ***
ليبيريا	**السودان**
لوكسمبورغ *	**تركيا**
مدغشقر	

* الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي

الموانئ المُعيّنة بموجب الاتفاق

ترد في الجدول 3 أدناه قائمة بالأطراف التي لم تقم بعد بتحميل معلومات عن جهاتها الوطنية للاتصال المعنية بالاتفاق في تطبيق الاتفاق، اعتبارًا من 17 تشرين الأول/أكتوبر 2022:

الجدول 3: الدول التي قامت بتحميل معلومات عن الموانئ المُعيّنة

تطبيق عبر الإنترنت عن الاتفاق: تحميلات على الموانئ المُعيّنة 40[4] طرفا (58 دولة)		
أنغولا	**غينيا**	**بولندا***
أستراليا	**أيسلندا**	**البرتغال***
بلجيكا *	**إندونيسيا**	**جمهورية كوريا**
بنين	**أيرلندا ***	**رومانيا***
بلغاريا *	**إيطاليا***	**ساو تومي وبرينسيبي**
كابو فيردي	**اليابان**	**سيشيل**
كندا	**كينيا**	**الصومال**
تشيلي	**لاتفيا ***	**جنوب أفريقيا**
كوستا ريكا	**ليبيا**	**إسبانيا***
كرواتيا *	**ليتوانيا ***	**سيريلانكا**
كوبا	**جزر المالديف**	**السويد***
قبرص *	**موريشيوس**	**تايلاند**
الدنمارك *	**موزمبيق**	**توجو**
الاكوادور	**ميانمار**	**ترينداد وتوباغو**
فنلندا *	**هولندا***	**المملكة المتحدة**

[4] يتعيّن على الاتحاد الأوروبي تأكيد ما إذا كان على كل دولة من الدول الأعضاء تقديم موانئ معيّنة على حدة، أو ما إذا كان سيقدم قائمة واحدة تشمل جميع الدول الأعضاء.

فرنسا*	**نيوزيلاندا**	**الولايات المتحدة الأمريكية**
غامبيا	**النرويج**	**فانواتو**
ألمانيا*	**بنما**	**فيت نام**
غانا	**بيرو**	
اليونان*	**فيلبيني**	

* الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي

ترد في الجدول 4 أدناه قائمة الأطراف التي لم تقم بعد بتحميل معلومات عن الموانئ المُعيّنة في تطبيقات الاتفاق، في 17 تشرين الأول/أكتوبر 2022:

الجدول 4: الدول التي لم تقم بتحميل معلومات عن الموانئ المُعيّنة

الأطراف التي لم تقم بتحميل معلومات عن الموانئ المُعيّنة (32 طرفاً/39 دولة)	
ألبانيا	**موريتانيا**
النمسا *	**الجبل الأسود**
جزر البهاما	**المغرب**
بنغلاديش	**ناميبيا**
بربادوس	**نيكاراغوا**
كمبوديا	**نيجيريا**
التشيك *	**سلطنة عمان**
كوت ديفوار	**بالاو**
جيبوتي	**الاتحاد الروسي**
دومينيكا	**سانت كيتس ونيفيس**
إستونيا *	**سانت فنسنت وجزر غرينادين**
فيجي	**السنغال**
الجابون	**سيرا ليون**
غرينادا	**سلوفاكيا ***
غيانا	**سلوفينيا ***
هنغاريا*	**السودان**
ليبيريا	**تركيا**
لوكسمبورغ *	**تونغا**
مدغشقر	**أوروغواي**
مالطا *	

* الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي

نقل تطبيقات الاتفاق إلى النظام العالمي لتبادل المعلومات

استباقًا لتطوير النظام العالمي لتبادل المعلومات التابع للاتفاق، طورت منظمة الأغذية والزراعة تطبيقات تتعلق بالاتفاق، تسمح بتبادل المعلومات ونشرها على جهات الاتصال والموانئ المعيّنة. وبإصدار النظام العالمي لتبادل المعلومات، الذي هو حاليًا في مرحلته التجريبية، تطلب الأطراف حاليًا ثلاث مجموعات مختلفة من أوراق الاعتماد، واحدة للنظام العالمي لتبادل المعلومات، وواحدة لتحميل معلومات جهات الاتصال والأخرى لتحميل المعلومات بشأن الموانئ المعيّنة.

ومع التقدم المحرز في تطوير النظام العالمي لتبادل المعلومات، تقترح الأمانة ترحيل تطبيقات الاتفاق في المستقبل إلى النظام العالمي لتبادل المعلومات، مما سيوفر للأطراف نقطة نفوذ واحدة لتبادل المعلومات المتعلقة بتنفيذ الاتفاق.

علاوة على ذلك، سيكون هذا الترحيل فرصة لمعالجة طلب الأطراف خلال الاجتماع الثاني لمجموعة العمل الفنية، المعنية بتبادل المعلومات، بشأن إضافة حقل إلى قالب تحميل بيانات الموانئ المعينة، للسماح بدخول السلطة التي تعالج الطلب المسبق لدخول الميناء، إذا كانت غير سلطة الميناء الرئيسية. إضافة إلى ذلك، ستُتَّخذ الخطوات الضرورية التي تسمح بالتحميل المجمع لمعلومات الموانئ المعينة، لتسهيل تبادل المعلومات بين الأطراف التي لديها العديد من الموانئ المعيّنة، وإعادة صياغة القالب الحالي على الإنترنت لتحميل المعلومات بشأن الموانئ كل على حدة.

ثالثاً- حالة شؤون نظام تبادل المعلومات العالمي

تم تطوير النموذج الأولي نظام تبادل المعلومات العالمي باتباع الإرشادات التي تلقتها الأطراف من خلال الاجتماعات ذات الصلة، والتي تحتوي على السمات الرئيسية لتبادل المعلومات على النحو المبيّن في الاتفاقية. بالإضافة إلى الاختبارات الداخلية، دُعيت أربعة أطراف إلى إجراء اختبار للنموذج الأولي لنظام تبادل المعلومات العالمي، وهي إكوادور، ونيوزيلندا، وبنما، والفلبين.

نظرًا لتأجيل الاجتماع الثالث لمجموعة العمل الفنية الناجم عن جائحة كوفيد-19، لم يكن من الممكن تقديم وتلقّي الملاحظات التعقيبية حول النموذج الأولي من مجموعة العمل. ومع ذلك، تم تقديم النموذج الأولي إلى الأطراف من خلال سلسلة من الندوات الإقليمية عبر الإنترنت، بالإضافة إلى عرض توضيحي خلال الاجتماع الثالث للأطراف في حزيران/وني 2021.

بعد تقديم نظام تبادل المعلومات العالمي إلى الاجتماع الثالث للأطراف، دخل النظام رسميًا مرحلته التجريبية في 15 كانون الأول/ديسمبر 2021، حيث تلقى ولا يزال يتلقى تعليقات تعقيبيه من المستخدمين المشاركين (الأطراف) للمساعدة في الانتهاء من تطويره. يمكن تشغيل الإصدار الحالي من النظام في تبادل عمليات التفتيش ومنع دخول الموانئ بشكل كامل باتباع نصيحة الاجتماع الثالث لمجموعة العمل الفنية وتعليمات الاجتماع الرابع للأطراف. ويمكن تطوير مكونات إضافية بالتوازي.

تم دعم تطوير نظام تبادل المعلومات العالمي إلى حد كبير من خلال التمويل المقدم من حكومة أيسلندا.

فريق نظام تبادل المعلومات العالمي

شاركت الأمانة بنشاط في توسيع الفريق المنخرط في الأنشطة المتعلقة بتبادل المعلومات العالمي (السجلّ العالمي ونظام تبادل المعلومات العالمي). يتألف الفريق حاليًا من 13 متخصصًا، مكرسين كليًا أو جزئيًا للمبادرة. يتم تنظيم فريق السجل العالمي ونظام تبادل المعلومات العالمي حول المسؤوليات الرئيسية:

- الفريق المعني بسير العمل (واحد بدوام كامل والآخر بدوام جزئي): مسؤول عن اتخاذ القرارات الاستراتيجية للأنظمة وإدارة المشاريع وتنظيم الاجتماعات والمدخلات ذات الصلة.
- الفريق المعني بالمنتجات (واحد يعمل بدوام كامل و3 بدوام جزئي): يوفر الإدارة اليومية لتطوير تكنولوجيا المعلومات، وتطوير مواصفات الخاصيات الجديدة ودور الاختبار الأساسي للخاصيات الجديدة
- الفريق المعني بالتطوير (5 بدوام جزئي): مسؤول عن جميع عمليات تطوير تكنولوجيا المعلومات وصيانة النظام
- مكتب المساعدة الحاسوبية (اثنان يعملان بدوام كامل): يوفران دعمًا يوميًا للمستخدمين، ويتواصل بشكل نشط مع الدول لزيادة المشاركة، وإنشاء مستخدم جديد.

بالإضافة إلى ذلك، تشارك وحدات أخرى في منظمة الأغذية والزراعة وتدعم تطوير وصيانة نظام تبادل المعلومات العالمي، بما في ذلك:

شعبة خدمات تكنولوجيا المعلومات: تساعد في تطوير وصيانة ودعم تطبيقات البرمجيات، وضمان تسليم منتجات وخدمات تكنولوجيا المعلومات وفقًا لمعايير الجودة واللوائح الخاصة بنظم المعلومات/منظمة الأغذية والزراعة.

على وجه التحديد، دعمت شعبة خدمات تكنولوجيا المعلومات شعبة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في: تصميم وتطوير النموذج الأولي لنظام تبادل المعلومات العالمي، بما في ذلك مواصفات النظام والتوثيق وعملية الشراء؛ والشروع في المرحلة التجريبية لنظام تبادل المعلومات العالمي؛ وصيانة وتعزيز العناصر ذات الصلة، بما في ذلك اختبار وإصلاح الكبوات والأخطاء والمسائل التقنية الأخرى؛ والانتقال إلى البنية التحتية السحابية لمنظمة الأغذية والزراعة، وإنشاء بيئات أنظمة جديدة؛ وصيانة تطبيقات الاتفاق لتحميل وعرض جهات الاتصال الوطنية والموانئ المعينة، والترحيل إلى نظام تبادل المعلومات العالمي؛ والدعم الفني للمستخدمين النهائيين؛ وإسداء المشورة بشأن إصدارات النظام الجديدة، بما في ذلك الاتصال بالأنظمة الإلكترونية للتدابير التي تتخذها دولة الميناء، وإعادة تطوير تطبيقات الاتفاق.

مكتب الاتصالات: مسؤول عن جميع أنشطة الاتصال الرسمية الخارجية والداخلية، وضمان اتساق وتماسك في نتائج الرسائل والاتصالات في المنظمة، وتمكين الفعالية من حيث التكلفة في استخدام الموارد المتعلقة بالاتصالات عبر المنظمة.

ساعد مكتب الاتصالات برنامج شعبة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في: توفير تصاميم وألوان منظمة الأغذية والزراعة لواجهة النظام العالمي لتبادل المعلومات، مثل الشعار والتذييل؛ وإسداء المشورة بشأن سياسات المنظمة وخطوطها التوجيهية في مجال الاتصالات، بما في ذلك المواد الترويجية والمطبوعات؛ وضمان حماية حقوق النشر لجميع حقوق الملكية الفكرية للنظام العالمي لتبادل المعلومات.

دائرة قانون التنمية في مكتب الشؤون القانونية: تساعد أعضاء منظمة الأغذية والزراعة في مراجعة وتحديث التشريعات في مجال الأغذية والزراعة ومصايد الأسماك، وتقدم المشورة بشأن السياسات والمسائل المؤسسية والتنظيمية والامتثال للصكوك الدولية. بالإضافة إلى مساعدة شعبة مصايد الأسماك وتربية

الأحياء المائية في تنفيذ البرنامج العالمي لتنمية القدرات في إطار الاتفاق، وفي الدور الذي تؤدّيه أمانتها لدى اجتماع الأطراف، دعمت دائرة قانون التنمية تطوير النظام العالمي لتبادل المعلومات، بما في ذلك فيما يتعلق بإسداء المشورة بشأن المسائل القانونية المتعلقة بما يلي: إصدار النسخة الأولية والنسخة التجريبية من النظام العالمي لتبادل المعلومات، والعلاقة مع الأدوات والوكالات الأخرى؛ والقضايا المتعلقة بالسرية/البيانات العامة في صك من صكوك منظمة الأغذية والزراعة؛ والعلاقة مع مزودي البيانات الداخليين والخارجيين والروابط بالأنظمة الخارجية؛ و صياغة إعلان بإخلاء المسؤولية.

بنيَة النظام العالمي لتبادل المعلومات

النظام العالمي لتبادل المعلومات هو تطبيق شبكي يتألف من طبقتين مترابطتين وعناصر تعمل معًا، النظام الخلفي والواجهة الأمامية والقوائم المرجعية الموحدة. ويتم استضافتها على بنية أساسية سحابية آمنة (أجهزة افتراضية، مخدّمي قواعد البيانات، جدران الحماية) التي تشتريها وتديرها منظمة الأغذية والزراعة وفقًا لإجراءاتها المعمول بها.

الجانب الخلفي من النظام، أو المخدّم الجانبي هو الجزء "المخفي" من التطبيق، حيث يتم تخزين بيانات النظام والقوائم المرجعية، وحيث تنفيذ مهام سير العمل، مثل إرسال إخطارات آلية إلى الأطراف. ويتم توفير هذه الوظائف للعملاء المصرح لهم من خلال مجموعة من واجهات برمجة التطبيقات الموثقة، المكشوفة بطريقة آمنة على الإنترنت. ويتمّ تنفيذ العديد من الأنشطة بما في ذلك كتابة واجهات برمجة التطبيقات وإنشاء مكتبات وعناصر أخرى قابلة للبرمجة لإنشاء خصائصها ووظائفها على النحو الذي تحدده مواصفات تصميم سير الأعمال. يمكن لأنظمة الجهات الخارجية المعتمدة، مثل أنظمة تدابير دولة الميناء الإقليمية الإلكترونية، الاستفادة من واجهات برمجة تطبيقات الجانب الخلفي من النظام للوصول إلى بيانات النظام وإضافة وظائف إلى النظام بطريقة موزعة. أما واجهة النظام الأمامية فهي جزء من التطبيق يتفاعل معه المستخدم مباشرة، من خلال النصوص والصور والمخططات والجداول والأزرار والقوائم وما إلى ذلك. في هذا الصدد، كان التركيز على واجهة متينة للمستخدم، وتمثّل تجربة المستخدم حجر الزاوية في النظام، كما يتضح من سرعة الموقع الشبكي والاستجابة والتفاعل والتوافق مع الأجهزة المتعددة. لا تقوم الواجهة الأمامية بتخزين أي بيانات من بيانات النظام أو تشغيل سير الأعمال. وإنما، تقوم بتفويض ذلك إلى طبقة النظام الخلفية التي تتصل بها. مثلما هو الحال بالنسبة للسجلّ العالمي، ويستخدم النظام أيضًا سلسلة من لوائح المراجع الموحّدة القائمة على أنظمة التشفير الدولية (بما في ذلك تلك المدرجة في الملحق د) لدعم إدخال البيانات وسير العمل. وتشمل أمثلة عن ذلك ما يلي:

- البلدان/الأقاليم: رمز البلد حسب الترميز الأبجدي الموحد [ISO-3166 3-alpha]
- الأنواع: ASFIS 3 -رمز البلد (المعروف باسم FAO 3-alpha code)
- أنواع السفن: رمز البلد حسب الترميز الأبجدي الموحد [ASFIS 3-alpha code] (المعروف برمز FAO 3-alpha code)
- أنواع المعدّات: رمز ISSCFG (المعروف برمز FAO 3-alpha code)
- المناطق: مناطق الصيد الرئيسية في المنظمة، والأقسام والتقسيمات الفرعية

تُقرأُ هذه القوائم من قاعدة البيانات، ويتمّ تحديثها حسب الضرورة لضمان اتباع نهج مـّسق لتقارير الامتثال والتوثيق وإمكانية التشغيل البيني مع أنظمة الاتفاق الإلكترونية.

بوصفه نظام معلومات عالمي، يتوافر النظام أيضًا بلغات المنظمة الأغذية والزراعة الستّ، بما في ذلك الإنكليزية والفرنسية والإسبانية، والعربية، والصينية، والروسية. وعند إضافة وظائف جديدة، يتم تحديث الترجمات عبر أداة إدارة داخلية، مما يسمح بالوصول المباشر إلى قواميس النظام وتعديلها.

ولضمان وقت تشغيل النظام وكفاءته، تم مؤخرًا ترحيل النظام إلى منصة غوغل السحابية (Google Cloud)، وهي البنية التحتية القائمة على السحابة في منظمة الأغذية والزراعة، مما يوفر مزايا ومرونة كبيرة مقارنة بالاستضافة التقليدية، بما في ذلك:

1- الأداء - موارد غير محدودة وموازنة الحمل من خلال خوادم متعددة مترابطة تضمن سرعة النظام وموثوقيته

2- قابلية التوسع - زيادة مخصصات الموارد تلقائيًا (مثل المعالجة والذاكرة والتخزين وعرض النطاق الترددي) حسب الاقتضاء (أي زيادة في عدد المستخدمين أو حركة الاتصالات)

3- الأمن - آليات أمنية متينة، من خلال جدران الحماية المتقدمة ومفاتيح التشفير لضمان الخصوصية وسلامة البيانات وتشفير البيانات واستعادتها بما يتماشى مع ممارسات منظمة الأغذية والزراعة.

4- التكلفة - نموذج تسعير متغير، ومصاريف تشغيل أقلّ، مقارنة بالاستضافة التقليدية

5- الصيانة - بصفتها مزود البنية التحتية كخدمة، فإن منظمة الأغذية والزراعة تؤوي وتشغل وتدير جميع الأجهزة.

استعدادًا لإكمال المرحلة التجريبية من تشغيلها المرتقب، تستعد منظمة الأغذية والزراعة لاستضافة وإتاحة مجموعة متنوعة من بيئات تطبيق النظام للأطراف، مع مواقع شبكية وقواعد بيانات منفصلة لكل منها دور مخصص:

- الإنتاج: نسخة مجربة ومختبرة من التطبيق محملة ببيانات واقعية من أطراف الاتفاق لدعم تنفيذ الاتفاق مع الأطراف التي تتبادل معلومات وتقارير امتثال السفن. بمجرد الانتهاء من المرحلة التجريبية، ستصبح بيئة المراجعة (المرحلة التجريبية) بيئة الإنتاج.
- البيئات التجريبية ("sandbox"): الإصدار نفسه الذي تم تجربته واختباره من التطبيق مما يسمح لأطراف الاتفاق بإجراء عمليات تجريبية، أي اختبار تحميل وتصور أي نوع من البيانات (حقيقية أو مزيفة) دون المخاطرة أو المساومة على البيانات في بيئة الإنتاج. لن تكون البيانات عامة وسيتم تعطيل نظام الإخطار.
- الإصدار التجريبي العام: إصدار تجريبي (ربما غير مستقر) من التطبيق محمّل ببيانات اختبار تسمح للأطراف في الاتفاق بمعاينة واختبار الخاصيات الجديدة للإصدار القادم من التطبيق وتحميل أي نوع من البيانات (حقيقية أو مزيفة). لن تكون البيانات عامة.
- بيئات إضافية يستخدمها فريق المنظمة داخليًا لأغراض التطوير والاختبار.

تشمل السمات الرئيسية (المكونات والوظائف) للنظام العالمي لتبادل المعلومات في مرحلته التجريبية حاليًا ما يلي:

- منع دخول الموانئ وتقارير التفتيش - يسمح النظام للأطراف بتحميل معلومات حول تقاريرها الصادرة بشأن منع دخول الموانئ واستخدامها، وتقارير التفتيش. يتم تجميع هذه البيانات من خلال استمارة عبر الإنترنت، مما يسمح أيضًا بإرفاق ملف التقارير لتكملة المعلومات المقدمة. ويمكن حفظ التقارير في شكل مسودة، وبمجرد نشرها، يمكن سحبها. وتوجد أيضًا وظيفة بحث تتيح للمستخدمين البحث في مسودات تقاريرهم وكذلك في التقارير المنشورة التي قدمتها دولتهم أو التقارير التي تلقوها بعد أن نشرتها دولٌ أخرى.
- ربط الاتصال بالسجل العالمي - عند تجميع التقارير، يمكن للمستخدمين البحث عن السفينة ذات الصلة في السجل العالمي، مما يسمح للمستخدم بتجميع حقول تعريف السفينة ذات الصلة تلقائيًا في النموذج عبر الإنترنت. في الحالات التي لا يتم فيها تحديث معلومات السفينة المختارة، يمكن تحرير معلومات تلك السفينة لغرض تجميع النموذج.

- الاتصال بتطبيقات الاتفاق- يتم توصيل النظام بتطبيق الاتفاق ويستخرج معلومات عن الموانئ المعيّنة وجهات الاتصال الوطنية التي توفرها الدول. ويتم استخدام الموانئ المعيّنة كقائمة مرجعية عند اختيار الميناء ذي الصلة لمنع الخول وتقارير التفتيش. وتُستخدم جهات الاتصال الوطنية لتجميع معلومات الاتصال تلقائيًا داخل نظام الإخطار.
- نظام الإخطار - عند التحضير لنشر التقارير، يقوم النظام تلقائيًا باختيار دولة العلم للسفينة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمستخدم اختيار دول إضافية ليتم الاتصال بها لمتابعة أحكام الاتفاق، كما هو الحال فيما يخصّ الدول الساحلية ذات الصلة، والدولة التي يكون ربانها من مواطنيها وهي منظمة إقليمية ذات صلة بإدارة مصايد الأسماك. وفي حالة عدم قيام دولة محددة بتوفير جهات الاتصال الوطنية، يسمح النظام أيضًا للمستخدم بإدخال معلومات اتصال إضافية يدويًا.

حالة النظام العالمي لتبادل المعلومات (النظام) في المرحلة التجريبية

تم إصدار النسخة الحالية من النظام في 15 كانون الأول/ديسمبر 2021 لبدء المرحلة التجريبية. وصُمّم الإصدار الأولي من النظام لتبادل جميع التقارير المنشورة (عمليات منع دخول الموانئ أو عمليات التفتيش) لتكون مرئية لجميع الأطراف التي تدخل إلى النظام، لتسهيل فهم كيفية أدائه. وتم تشجيع الأطراف على استخدام بيانات حقيقية.

في الأشهر الأولى، لم يشارك إلا عدد قليل جدًا من الأطراف في النظام في اختبار مسودات النماذج ونشر عدد قليل من التقارير. وأثيرت مخاوف بشأن الأمن والسرية من قبل بعض الأطراف مباشرة من خلال مكتب المساعدة الحاسوبية (PSMA-GIES@fao.org) أو في أحداث من قبيل اجتماعات التنسيق الإقليمي.

بعد هذه التعقيبات، انخرطت المنظمة في تعديل النظام لتقاسم التقارير مع المعنيين مباشرة فقط، وفقًا للمادة 15. ومن المزمع إصدار نسخة جديدة من النظام قريبًا مع إعادة تعيين قاعدة البيانات.

كما وردت تعقيبات أيضًا من لَدُن المستخدمين مما أدّى إلى تحديد مشكلة (خطأ) عند إدراج الموانئ. ولم يتم ّإدراج بعض الموانئ المعينة التي تم إدراجه في تطبيق الاتفاق في القائمة المرجعية للموانئ ذات الصلة. وتم حلّ هذه المشكلة من خلال تحسين الاتصال بين النظام وتطبيق الاتفاق.

رابعاً- الخصوصية وأمن البيانات

في كثير من الدول، تعتبر تقارير التفتيش بمثابة سجلات للشرطة. وبالتالي فهي تعتبر بيانات حساسة يجب حفظها بشكل آمن وتقاسمها فقط وفقًا لمبدأ "لزوم المعرفة". إذا تم تسريبها قبل أن تحكم المحكمة في انتهاك واضح، فقد يعرض ذلك للخطر الإجراءات القانونية الجارية. قد يتسبب التسرب أيضًا في إلحاق الضرر بسمعة ربان السفينة ومالكها ومشغلها. ويمكن أيضًا إجراء اعتبارات مماثلة في حالة منع دخول الموانئ.

لم تنفّذ تطبيقات النظام سابقاً أي قيود على الوصول إلى تقارير التفتيش وعمليات منع دخول الموانئ. ولئن لم تكن بالتأكيد عامّة، فبإمكان جميع المستخدمين المسجلين الاطلاع على جميع التقارير، وبالتالي لا تزال مقصورة على الأطراف في الاتفاق. كما أبرزت التعليقات الواردة من الدول ضرورة البحث عن كثب في الجهات الفاعلة التي ينبغي أن تتاح لها إمكانية الوصول إلى المعلومات المُتبادَلة من خلال النظام.

ونظرًا للطبيعة الحساسة للبيانات التي يتم تبادلها في النظام، قامت الأمانة بتعديل النظام بحيث لا ينبغي بعد الآن إتاحة تقارير التفتيش التفصيلية، وحالات منع الموانئ لجميع أطراف الاتفاق بشكل افتراضي خلال المرحلة التجريبية. ولا ينبغي إتاحة البيانات التفصيلية (التقرير الكامل) في تطبيق النظام إلا لأطراف

الاتفاق المعنية، على النحو المفصل في المادة 15 من الاتفاق، لتقارير التفتيش والمادة 9 في حالة رفض دخول الموانئ. لذلك، في حالة تقارير التفتيش، سيتم إرسال معلومات مفصلة إلى دولة العلم، والدولة التي يحمل الربان جنسيتها، وأي دول ساحلية أو منظمات إقليمية لإدارة مصائد الأسماك ذات صلة.

بالإضافة إلى المعلومات المعيّنة على وجه التحديد بموجب المادة 15، ينبغي أيضًا النظر في إرسال معلومات موجزة عن التقارير إلى دول الميناء التي تلقّت طلبًا مسبقًا لدخول الميناء من السفينة المعنية. ومن شأن هذه الوظيفة أن تعزز بشكل كبير تحليل المخاطر للطرف الذي يستقبل هذه السفينة، من خلال إعطاء إشارة إلى تاريخ الامتثال في وقت طلب السفينة للدخول إلى الميناء.

من الناحية العملية، ستوفر هذه الوظيفة الجديدة المقترحة معلومات عن تاريخ الامتثال للنظام ("ملف السفينة") حول سفينة معينة تطلب الوصول إلى ميناء معين لطرف ما.

لا يمكن أتمتة هذه الوظيفة بالكامل إلا بعد تنفيذ وظيفة تبادل الطلبات المسبَقة لدخول الميناء في تطبيق النظام.

وفي حالة منع دخول الموانئ، سيتمّ اتّباع نهج مماثل باستثناء فيما يخصّ الدولة التي يكون الرُّبّان من رعاياها، والتي لم يتم إدراجها في المادة 9.

ويرسل النظام حاليًا إخطارات إلى الأطراف عن طريق البريد الإلكتروني، بدون تشفير رقمي أو توقيع، يتم تبادلها عبر الإنترنت. ولا تعدّ آلية نقل البيانات هذه مناسبة لتبادل المعلومات الحساسة، ولا هي جدّ متينة، إذ يمكن اعتراض رسائل البريد الإلكتروني هذه، بل وحتى تقليدها. لذلك، يُقترح ألا تتضمن رسائل البريد الإلكتروني التي يرسلها النظام معلومات حساسة بعد الآن. وبدلاً من ذلك، قد تحتوي على رابط إلى شاشة تطبيق النظام المحمية بكلمة مرور، حيث يمكن للأطراف المصرح لها الوصول إلى البيانات الحساسة. فيما يتعلق بحسابات المستخدمين في النظام، تتجه الأمانة حاليًا نحو إنشاء حسابات شخصية للمستخدمين بدلاً من الحسابات القطرية العامّة. تمثل الحسابات العامة خطرًا أمنيًا إذ يمكن تقاسم كلمة المرور بين الأفراد المعنيين، مما يزيد من احتمال اعتراضها. في هذا النهج الجديد لحساب المستخدم الشخصي، سيتم ربط كل حساب بعنوان بريد إلكتروني فريد وعند إنشاء الحساب، سيُطلب من المستخدم إنشاء كلمة مرور. علاوة على ذلك، سيسمح هذا النهج بإلغاء تنشيط الحسابات للمستخدمين الذين لم يعد بإمكانهم الوصول إلى النظام، مثل التقاعد أو تغيير الوظيفة. ويجري النظر في تضمين المصادقة المتعددة العوامل لزيادة أمان الحساب.

وفيما يلي التحسينات المقترحة على تطبيقات النظام للنظر فيها:

- لا تتبادل المعلومات الموجزة الأساسية إلاّ مع الأطراف التي تتخذ قرارًا بشأن دخول/استخدام الميناء أو تفتيش السفينة (ولا يمكن ذلك إلا بعد صياغة الطلب المسبق لدخول الميناء).
- لن تُرسَل بيانات تفصيلية لتقارير التفتيش عبر قنوات الإرسال غير الآمنة مثل البريد الإلكتروني. بل سيتم تضمين رابط الإنترنت الذي يشير إلى المعلومات الموجودة داخل تطبيق النظام حيث يتم فرض كلمة مرور للحماية.
- تُستبدل ملفات تعريف المستخدمين العامة بملفات شخصية لتعريف المستخدم مرتبطة بالفرد، بحيث لا يلزم تقاسم كلمة المرور بعد الآن ويمكن تغييرها بانتظام، ويمكن إلغاء حساب الموظفين المتقاعدين في النظام.

خامساً- استحداث سمات جديدة وإدخال تحسينات على النظام العالمي لتبادل المعلومات

متابعة لطلبات الدول أثناء الاجتماع الثاني للأطراف، يجري تطوير النظام في نهج معياري وتدريجي. تم تطوير الإصدار الحالي من النظام ليشمل الحدّ الأدنى من الوظائف المطلوبة لتبادل المعلومات بموجب الاتّفاق. ومع ذلك، تبحث الأمانة في السمات الجديدة والتحسينات التي يمكن إدخالها على النظام من أجل زيادة دعم الأطراف في تنفيذها للاتفاق. فيما يلي قائمة السّمات التي يتم النظر في تطويرها وإدراجها في إصدارات النظام المستقبلية. ويمكن اختبار السّمات الرئيسية، التي تتطلب مراجعة من قبل الأطراف أو تلك التي تُعتبَر ذات تأثير كبير في سير العمل على المستخدمين، من قبل الدول داخل البيئة التجريبية قبل دمجها في بيئة الإنتاج.

1- نموذج عبر الإنترنت للطلبات المسبَقة لدخول الميناء لدخول الميناء، لتسهيل التبادل الآمن وإمكانية تتبع المعلومات الحساسة بين السفن الأجنبية والموانئ التي عيّنتها الأطراف. ومن شأن إدراج هذه السمة أن ييسر سير عمل المستخدمين فيما يخصّ المعلومات التي يتم تقاسمها في النظام، مثل تحديد الدول الساحلية وهيئات المصايد الإقليمية ذات الصلة، وسيزيد من تيسير إنشاء تحليل للمخاطر في نهاية المطاف من خلال روابط مختلفة بالنظام والتقارير ذات الصلة. وقد تمت الموافقة على تطوير هذه السمة بالفعل من قبل الأطراف في اجتماع الأطراف الثالث.
2- البحث الموحد، ليكون بمثابة سبيل فريد للتواصل للبحث عن أي معلومات واردة في النظام والتي يمكن للمستخدم الوصول إليها. وينقسم البحث حاليا حسب نوع التقرير.
3- أداة تحليل المخاطر الأساسية لدعم الأطراف في عملية صنع القرار من خلال تقديم بيانات بسجل من حيث الامتثال للنظام في شكل مركزي واحد ("ملف السفينة").
4- إدارة المستخدم المتقدمة، لتعزيز التنسيق على المستوى الوطني. سيسمح ذلك للمستخدمين المعينين على المستوى الوطني بالموافقة على حسابات إضافية، وربما إدارة حقوق كل حساب من حيث عرض المعلومات وتحميلها. وسيتم توفير الوصول المركزي إلى الحساب للمستخدمين المعينين، الذين يمكنهم تعيين وإدارة سلطات التسجيل المحلية بشكل مستقل وفقًا لتقديرهم.
5- الاتصال بأنظمة الاتفاق الإلكترونية الوطنية والإقليمية، لتسهيل التبادل التلقائي للمعلومات مع الأنظمة الداخلية والخارجية من خلال واجهات برمجة التطبيقات.
6 - إدراج إجراءات دولة العلم للإبلاغ عن الإجراءات المتخذة على متن السفينة نتيجة لتقرير التفتيش أو تقرير رفض دخول الميناء. وهذه الخاصية هي بالفعل في مرحلة متقدمة، وقد وردت في عروض النموذج الأولي خلال اجتماع الأطراف الثالث، لكن تم تأجيل إصدارها من أجل تحسين الميزات الأساسية في النظام. بمجرد تنفيذ هذا النموذج، يمكن أيضًا تعديله للسماح للدول أيضًا بالإبلاغ عن إجراءات متابعة دولة الميناء.
7- لوحة تحكم ديناميكية، لتوفير رؤية مرئية في الوقت الحقيقي (بيانات مجمعة) حول المشاركة ومستوى تنفيذ التطبيقات.
8- تحسين سير عمل التطبيق عن طريق إنشاء روابط لأشكال مختلفة عندما تكون مرتبطة بالحدث نفسه، مثل الطلب المسبق لدخول الميناء، متبوعًا بتقرير تفتيش الميناء، ورفض استخدام المنفذ وأي إجراءات لاحقة لدولة العلم أو دولة الميناء.
9- إعادة تطوير تطبيقات الاتفاق إلى النظام العالمي لتبادل المعلومات، لتسهيل وظيفة "التحميل المجمع" الخاصة بالموانئ المعيّنة في النظام وتعزيز تجربة المستخدم، بما في ذلك أحكام سير العمل لاستيعاب الأطراف الجديدة في الاتفاق.
10- المصادقة المتعددة العوامل، لتوفير طبقات إضافية من الأمن ومنع الوصول غير المصرح به إلى النظام.
11- نظام التحكم في الوصول، للسماح للمستخدمين بإرسال أو تلقي (قبول أو رفض) طلبات الوصول إلى المعلومات السرية.

12- وظيفة تصدير الملفات بالتوقيع الرقمي، لتسهيل الاستخدام الآمن والأرشفة دون اتصال بالإنترنت.
13- خدمة المصادقة المركزية، للسماح بنقطة وصول واحدة لجميع أنظمةالاتفاق لبيئات النظام المختلفة.
14- نظام الإخطار، لدعم الإخطارات المتعددة القنوات لتحديث النظام. سيسهل ذلك نطاقًا ديموغرافيًا أوسع من خلال السماح بالوصول إلى الإشعارات بجميع الأشكال، بما في ذلك من خلال: البريد الإلكتروني والرسائل النصية القصيرة والمكالمات الصوتية ودفع الإشعارات وغير ذلك.

سادساً- دور رقم المنظمة البحرية الدولية في تنفيذ الاتفاق

الملحق "ألف" - يتضمّن المعلومات التي يجب أن تقدمها مُسبقاً السفن التي تطلب الدخول إلى الميناء - والملحق "جيم"- تقرير نتائج التفتيش - قائمة بحقول البيانات التي سيتم استخدامها كأساس لتبادل المعلومات بموجب الاتفاق.

ويتمّ حالياً تنفيذ رقم المنظمة البحرية الدولية، المعترف به عالميًا باعتباره المعرّف الفريد للسفينة في السجل العالمي، على نطاق واسع كشرط لبعض قطاعات الأسطول على المستويين الإقليمي والوطني، من خلال إدراجه في القانون الوطني واللوائح الإقليمية. وعادةً ما يشمل تطبيق رقم المنظمة البحرية الدولية على المستويين الإقليمي والوطني السفن ذات النشاط الدولي.

وقد أدركت الأطراف أهمية السجل العالمي في تنفيذ الاتفاق، وبالتالي تم تطوير النظام بارتباط جوهري بالسجل العالمي. ويدعم هذا الربط التحديد الحقيقي لسفينة تطلب دخول الميناء أو استخدامه أو تُمنع من ذلك، أو يجري تفتيشها. بتعبير آخر، التأكد من إحالة تقرير رفض أو فحص الميناء إلى السفينة الصحيحة.

لذلك، من الناحية العملية، يعدّ ذلك مجالًا رئيسيًا من مجالات البيانات التي تدعم التحقّق من تحديد هوية السفينة، وضمان التوصيل الصحيح لأنواع التقارير هذه بالبيانات المعتمدة من دولة العلم. وسيسمح ذلك أيضًا بتجميع معلومات سجلّ الامتثال للنظام بشأن سفينة معينة ("ملف السفينة") لاستخدامها من قبل دولة الميناء وإدخالها في تحليلها للمخاطر.

تعدّ بعض أنواع تحليل المخاطر المُدمَجَة في النظام عنصرًا أساسيًا في المستقبل بالنسبة للنظام إذا أرادت الأطراف استغلال إمكانات النظام بالكامل إلى ما بعد إخطار المشاركين مباشرة في حالة معينة (رفض دخول الميناء أو التفتيش). ومن شأن تحليل المخاطر الأساسي الذي يتم توفيره من خلال النظام أن يوفر على الأقل ملخصًا لسجلّ الامتثال لسفينة أجنبية معينة تطلب الوصول إلى أحد الموانئ المعيّنة في دولة الميناء. ويمكن أن تكون هذه السمة مفيدة للغاية لجميع الأطراف، وخاصة للدول النامية التي تفتقر إلى الموارد اللازمة لإجراء تحليل المخاطر أو تقارير الاستخبارات. ومن ثم فهي سمة متأصلة محتملة في المستقبل للنظام، يمكن بالتأكيد أن تدعم التنفيذ الفعال للاتفاق.

يتضمن كل من الملحقين "ألف" و"جيم" من الاتفاق (الذي صيغ في عام 2009 ودخل حيّز التنفيذ في عام 2016) حقل شرط بيانات رقم المنظمة البحرية الدولية، باعتبارها "رقم تعريف السفينة الصادر عن المنظمة، إن وُجد". ولغرض التفعيل الكامل للنظام، ينبغي للأطراف أن تنظر في تنفيذ هذه الملاحق من خلال النظام الذي يطلب " رقم تعريف السفينة الصادر عن المنظمة البحرية الدولية، إذا كانت مؤهلة". وذلك يعني، من الناحية العملية، أنه عندما يُشترَط رقم المنظمة البحرية الدولية على الصعيد الوطني أو

الإقليمي، يجب توفير حقل البيانات هذا من خلال النظام، وبالتالي، لن يكون خيارًا، بل شرطاً. وليس من السهل تقييم النسبة المئوية للسفن الخاضعة للتدقيق بموجب الاتفاق والتي قد تقع خارج نطاق هذا المطلب، ولكن من المحتمل أن تكون منخفضة.

سابعاً- دور منظمات إدارة مصايد الأسماك الإقليمية في تبادل البيانات

يعتبر تبادل المعلومات من خلال النظام مسؤولية الأطراف في الاتّفاق. ويمكن ممارسة هذه المسؤولية بعدّة طُرُق، من خلال تقديم المعلومات المباشر (يدويًا أو آليًا) إلى النظام أو من خلال وسائل أخرى مثل أنظمة منظمة إدارة مصايد الأسماك الإقليمية.

ولدى الأطراف والمناطق المحددة آليات مختلفة، وسيتعين على كل طرف تقييم أفضل طريقة للمضيّ قدماً.

أنشئ النظام لغرض تلقّي المعلومات من الأطراف بشكل مباشر أو من خلال أنظمة هيئات مصايد الأسماك الإقليمية، لكن أيضًا لإخطار جميع الجهات المعنية، وبالتالي، من الناحية العملية، يمكنه أن يوفّر المعلومات لهيئات مصايد الأسماك الإقليمية التي لم تطور نظامها بعد، أو تلك التي خَلَصت إلى أنها ستستفيد أكثر من تلقّي المعلومات من خلال الإخطارات بدلاً من بناء نظامها الخاصّ. وبالمثل، إذا كان هناك اتفاق ساري المفعول من خلال هيئة اتخاذ القرارات ذات الصلة تابعة لمنظمة إقليمية لإدارة مصائد الأسماك، بنظام إلكتروني وظيفي لتدابير دولة الميناء، فيمكن تبادل معلومات الامتثال ذات الصلة مباشرة إلى النظام، وبالتالي تجنب ازدواجية الجهود.

وتُشجّع الأطراف على تقييم وضع كلّ منها والاتصال بأمانة الاتفاق لبدء تنفيذ الخيار المحدد.

ثامناً- دور النظام في دعم تنفيذ الصكوك الدولية والأدوات ذات الصلة

دعم تنفيذ السجلّ العالمي التابع لمنظمة الأغذية والزراعة

في حين أن الهدف الأساسي من ربط السجل العالمي بالنظام العالمي لتبادل المعلومات يظل هو تحديد السفينة على نحو صحيح فيما يتعلق برفض دخول الموانئ أو عمليات التفتيش، إلا أن هناك فوائد أخرى تتعلق بالربط. فقد يؤدي التنفيذ الملائم للنظام إلى زيادة مشاركة أعضاء المنظمة في السجل العالمي التابع للمنظمة بالنظر إلى الفوائد الجوهرية الناتجة عن الربط.

يستطيع النظام حاليًا استخراج معلومات السفينة من السجلّ العالمي لتيسير تجميع النماذج مثل رفض الموانئ وتقارير التفتيش، للمستخدم. وعند اختيار السفينة من السجل العالمي، يكون المستخدم قادرًا على تكييف أي من هذه المعلومات إذا تبين أنها غير محدثة.

يمكن استكشاف المزيد من الروابط في المجالات التالية.

-يمكن استخراج مزيد من المعلومات (مثل التراخيص الجارية أو تلك المنتهية الصلاحية) من السجلّ العالمي، وتقديمها إلى النظام، بطريقة تُسهّل عملية تحليل الأطراف للمخاطر، بعد تلقّي الطلب المسبق لدخول الميناء من قبل سفينة تحمل علمًا أجنبيًا إلى ميناءها.

- في عملية تجميع النموذج في النظام، عندما يتم استخراج المعلومات الخاصة بالسفينة من السجلّ العالمي، ويتبيّن أنها تقادمت، يمكن أن تتلقى جهة الاتصال الوطنية للسجل العالمي لدولة علم السفينة

إخطارًا يتم إنشاؤه تلقائيًا لإبلاغها ما هي حقول المعلومات التي حدّدتها دولة الميناء على أنها قديمة. بشكل أساسي، سينشئ حلقة ملاحظات تعقيبية إيجابية بين النظامين، بهدف ضمان بقاء المعلومات الموجودة في السجلّ العالمي محدثة وبالتالي ذات صلة بـالنظام.

دعم تنفيذ اتفاقية الامتثال لمنظمة الأغذية والزراعة

بموجب اتفاقية منظمة الأغذية والزراعة لعام 1993 لتعزيز امتثال سفن الصيد في أعالي البحار لتدابير الصيانة والإدارة الدولية (اتفاقية الامتثال)، يتعين على الأطراف تقييم امتثال السفن التي ترفع علم دولتها في اتباع التدابير ذات الصلة عند دخول الموانئ الأجنبية.

يعدّ الاتفاق نقطة الدخول حيث يتم إجراء عمليات التحقق من الامتثال لأحكام القوانين، واللوائح الدولية، والإقليمية، والوطنية. وبالنظر إلى كون 100 دولة من أصل 165 دولة ساحلية، هي أطراف في اتفاق السلام الشامل، فمن الواضح أن الاتفاق والنظام يمثلان نقطة تحكم رئيسية للامتثال.

لذلك، هناك روابط واضحة يمكن بموجبها أن يدعم النظام دولَ العلم، والأطراف في اتفاقية الامتثال، وأي اتفاقيات أخرى ذات الصلة، في الوفاء بمسؤوليتها في تقييم امتثال سفنها. ويمكن للأمانة استكشاف السبل التي يمكن من خلالها زيادة استخدام التطبيق من أجل تسهيل هذا الدور.

دعم تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية للمسافنة لمنظمة الأغذية والزراعة

يمكن أن يؤدّي الاتفاق دورًا أساسيًا في استيعاب الخطوط التوجيهية الطوعية للمسافنة، بوصفه نقطة مراقبة فعالة، لا سيما بتعيين الثغرات التشغيلية المحددة في عمليات إعادة الشحن وتقاسمها مع الدول ذات الصلة. وسيقدم النظام مزيدا من الرؤى المتبصرة بين المنخرطين في حالات محددة حول الواقع اليومي للمسافنة وتمهيد السبيل نحو اتخاذ إجراءات تصحيحية.

ويرد قدر كبير من المعلومات المطلوبة من خلال بيانات المسافنة والإنزال في الملحقين ألف وجيم من الاتفاق مما يمهد الطريق لآليات مؤتمتة للتحقق من المعلومات وتحليل المخاطر.

تاسعاً- خطة العمل والاستراتيجية لتنفيذ النظام

ستتألف خطة العمل المقترحة لتنفيذ النظام من المراحل العامة التالية:

‘1’ الانتهاء من النسخة التجريبية للنظام (حتى انعقاد اجتماع الأطراف الرابع)
‘2’ تفعيل الإصدار الحالي من النظام (بعد اجتماع الأطراف الرابع)
‘3’ تطوير وتجريب الطلب المسبق لدخول الميناء والوظائف المختارة الأخرى (فترة ما بين الدورات حتى اجتماع الأطراف الخامس، مروراً بالاجتماع الرابع لمجموعة العمل المعنية بتبادل المعلومات)
‘4’ تفعيل الطلب المسبق لدخول الميناء (منذ انعقاد اجتماع الأطراف الرابع)
‘5’ التحسينات والصيانة المستقبلية

تستند العناصر الرئيسية لاستراتيجية التنفيذ الناجحة إلى التقدم بشكل منتظم في تشغيل النظام، والذي يتطلب إدراج مراحل فرعية محددة وواضحة.

يعد استنباط السبل التي يمكن من خلالها تأمين مستوى كافٍ من التمويل لمواصلة تطوير وصيانة النظام، وكذلك تقديم المساعدة إلى الدول النامية، أمراً بالغ الأهمية.

عاشراً ـ مساعدة الدول النامية

يتوفر دعم تنمية القدرات فيما يتعلق بتنفيذ النظام من خلال برنامج الفاو لتنمية القدرات العالمية العالمي لمنظمة الأغذية والزراعة لدعم تنفيذ الاتفاق والتدابير والأدوات التكميلية.

وقدم الاتحاد الأوروبي دعماً مالياً لإنشاء وتدعيم مكتب المساعدة الحاسوبية الذي يوفر المساعدة لمساندة الأطراف في تنفيذ النظام، كما يتوفر دعم إضافي للمساعدة التقنية لعدد محدود من الدول النامية من خلال مشروع يموّله الاتحاد الأوروبي. ولا تزال الأموال شحيحة لدعم عدد كاف من الدول.

في اجتماع الأطراف الثالث، لاحظت الأطراف أهمّية تطوير برنامج تدريبي لدعم البلدان في استخدام النظام وتطوير مواد داعمة في هذا الصدد.

وتعمل أمانة المنظمة على تصميم وتخطيط وتطوير مثل هذا البرنامج والمواد التدريبية. ويتمّ النظر في الأنشطة المختلفة في هذه المرحلة الأولية:

- الدورات التدريبية

لضمان فعالية تنفيذ الاتفاق واستخدام النظام، توجد أحكام لإجراء حلقات عمل "هجينة" قيد الإعداد، مما يسمح بالحضور الفعلي والحضور الافتراضي. وتشمل وحدات التدريب المؤقتة التي سيتم تغطيتها ما يلي:

1- المعلومات الأساسية حول الاتفاق- التاريخ، والنطاق، والسياق، والأحكام، والتنفيذ، وما إلى ذلك.
2- نظرة عامة على النظام - التصميم والنطاق والغرض والوظائف
3- حالات استخدام النظام - سيناريوهات العالم الحقيقي وإمكانية تطبيقها على النظام
4- عرض النظام - الخصائص وسير العمل (على سبيل المثال، تسجيل الدخول، والتنقل، ولوحة القيادة، وإنشاء المحتوى، وتحميل البيانات، وإدارة الحساب والأذونات، والإخطارات، وما إلى ذلك)
5- وثائق النظام - المواصفات الفنية وأدلة المستخدم
6- اختبار النظام - بيئات التطبيقات (مثل بيئة الحماية) والاستخدامات وواجهات المستخدم (الواجهة الأمامية والخلفية) والتحميل المجمع وتوصيل واجهة برمجة التطبيقات

-الأدلّة

نظراً لأنّ النظام لا يزال في مرحلته التجريبية، لا تزال صياغة الأدلّة والموارد ذات الصلة في مرحلتها الأولية. ومع ذلك، سوف يتم اتخاذ الترتيبات لإتاحة موارد الدعم الأساسية تدريجياً حسب الاقتضاء، لتيسير الاختبار المستمر للتطبيق والمشاركة الفعالة للأطراف. ورهنا بتوافر الأموال، من المتوقع أن يتم نشر الإصدار الكامل لهذه الموارد مع إصدار نسخة النظام 1.0.

مبدئيًا، ستشمل هذه الأدلّة ما يلي:

- أدوار الجهات المستخدمة - دول العلم ودول الميناء والدول الساحلية، والمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك
- الوظائف والخصائص - لوحة القيادة، وإنشاء المحتوى، وتحميل البيانات وإدارة الحساب والأذونات والإخطارات وما إلى ذلك
- التوثيق التقني - بنية النظام والمواصفات وسير العمل
- روابط النظام - الاتصال بالتدابير التي تتخذها دولة الميناء الوطنية والإقليمية من خلال واجهات برمجة التطبيقات
- حالات الاستخدام - سيناريوهات التنفيذ وأمثلة من العالم الحقيقي